

الدور الإيراني في وسط وجنوب أفريقيا

الدكتورة/ أميرة عبد الحليم
خبير الشؤون الأفريقية - مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية

تمهيد:

لعمود بعيدة لم تكن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عموماً محوراً للسياسات الخارجية الإيرانية، ربما بسبب الحجم الصغير نسبياً لمعظم الاقتصاديات الإفريقية، إلا أن أدبيات الفكر الإستراتيجي الإيراني منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ تشير إلى وجود رؤية واضحة حول أولوية إفريقيا في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية، فقد اتسع نطاق العلاقات الإيرانية الإفريقية بشكل كبير منذ بداية الألفية الجديدة، وأصبحت إيران تمتلك سفارات في أكثر من ٣٠ دولة إفريقية، وفي منتصف ٢٠١٠ عُقدت القمة الإفريقية الإيرانية في طهران بمشاركة ممثلين عن ٤٠ دولة إفريقية بينهم رؤساء ووزراء ودبلوماسيون ورجال أعمال، كما أن إيران باتت تتمتع بصفة العضو المراقب في الاتحاد الإفريقي.

وما فتئت القيادة الإيرانية على مستوى الرئاسة وكبار المسؤولين تزور العواصم الإفريقية بشكل دوري، حيث شهدت السياسة الخارجية الإيرانية تحولات كبيرة وخاصة بعد وصول أحمد نجاد إلى السلطة عام ٢٠٠٥، والذي قام بخمس زيارات كبرى للقارة بدأها في فبراير ٢٠٠٩ وكان آخرها عام ٢٠١٣... فيما عرفت فترة الرئيس الحالي حسن روحاني زيارات متعددة من قبل وزير الخارجية الإيراني الحالي محمد جواد ظريف، شملت منطقة شرق أفريقيا في ٢٠١٤، وزيارة لدول

شمال أفريقيا في ٢٠١٥، ثم أخيراً زيارته لدول غرب أفريقيا في ٢٠١٦. وتتنوع المصالح الإستراتيجية لإيران في إفريقيا ففضلاً عن تصدير الثورة الإسلامية إلى القارة، تسعى إيران إلى تأسيس وجود إيراني مادي على الأرض وفي البحر، في البلدان والموانئ التي تصل إلى الممرات المائية الدولية والتي يمكن الاعتماد عليها خلال الأزمات، وبخاصة عند مدخل البحر الأحمر، وكذلك إنشاء ممرات بحرية وبرية تقود إلى الميادين التنافسية ذات طابع المواجهة لإيران في الشرق الأوسط، والتي قد تستخدم لتهديب الأسلحة والعمليات الإرهابية.

ولا ترى طهران نفسها وحيدة على الساحة الدولية، حيث تتمتع وتستثمر علاقات ثنائية مع دول في كافة أنحاء العالم، وتوفر هذه العلاقات مكاسب تُقلل من الإجماع في مجلس الأمن على فرض عقوبات عليها. وكان الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدني نجاد يعترف بذلك، ففي ٢١ يونيو ٢٠١٠ قال أحمدني نجاد "اليوم نحن نُرسل سفراء إيران في مهمات من الحكومة وفي الوقت الذي يتحدث فيه العالم كله عن إيران، تتحول إيران إلى قوة عالمية كبرى، اليوم لا يمكن أن يحدث أي شيء في العلاقات الدولية بدون حضور الجمهورية الإسلامية الإيرانية".

وتشارك إيران في منظمات مثل حركة عدم الانحياز، ومجموعة الدول الثمانية (D-8)، وكلتا المجموعتين تخدمان الرؤية الإيرانية في قيادة الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة، وهذه المجموعة تُوفر محفلاً جاذباً لرؤية إيران في مواجهة الغرب.

وشهدت فترة الرئيس السابق أحمدني نجاد محاولة بناء علاقات مع بعض الزعماء الأفارقة، ولكن معظم البلدان الإفريقية كانت تتعامل مع إيران بحذر شديد خوفاً من أن تؤثر علاقاتها مع إيران على علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة، كما شهدت العلاقات الإيرانية الإفريقية بعض التوترات منذ عام ٢٠١١، وحتى الوقت الراهن على وقع اكتشاف عمليات تهريب الأسلحة، والتي تستخدم إيران أراضي وموانئ القارة سواء في إقليم غرب إفريقيا أو شرق إفريقيا في توصيلها لحلفائها في الشرق الأوسط كحزب الله وحركة حماس، ومؤخراً

الحوثيين في اليمن، وكذلك اتهام إيران بالضلوع في بعض العمليات الإرهابية التي تستهدف المصالح الغربية في شرق وغرب القارة. وعلى الرغم من تراجع الاهتمام بإفريقيا ضمن أولويات السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس الحالي روحاني، إلا أن توصل إيران للاتفاق النووي مع القوى الغربية في يوليو ٢٠١٥، والذي تضمن تخفيفاً للعقوبات المفروضة عليها، قد فتح الطريق مرة أخرى لتوطيد العلاقات بين الجانبين في محاولة لاستثمار هذا التقارب في تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث ظهر هذا الاهتمام في زيارة وزير الخارجية جواد ظريف لعدد من دول غرب القارة وعقده لسلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع بعضها في يوليو ٢٠١٦.

أولاً: محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إفريقيا

ووفقاً للمصالح الإستراتيجية التي تربط إيران بالقارة الإفريقية تتنوع محددات السياسة الخارجية لإيران في إفريقيا كما يلي:

١- المحدد الأيديولوجي

تأثرت سياسة إيران الخارجية تجاه إفريقيا بخصوصيات نظامها السياسي الجديد، وأيديولوجية قادته الجدد، وفي مقدمتهم الخميني الذي رسم خطأ سياسياً ما زالت السياسة الخارجية الإيرانية تسير عليه، ويُعد شعار (حماية المستضعفين، ومواجهة الاستكبار العالمي) أحد أهم المحددات الأيديولوجية الخمينية لإيران. وانطلاقاً من هذه الأيديولوجية عملت إيران على السعي لتحقيق عدد من الأهداف في سياستها الخارجية:

أ- تصدير الثورة الإسلامية من خلال المؤسسات الإيرانية أو المراكز الثقافية التي تنشر الفكر الشيعي، وتعزيز نفوذها من خلال نشر جهودها في البلاد الإسلامية والمجتمعات الإسلامية التي تعيش في شرق إفريقيا، وكذلك الكتلة الإسلامية الأكبر في القارة في غرب إفريقيا.

ب- ارتبطت إيران بتحالفات إستراتيجية مع خصوم واشنطن في كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وهذا البعد الصراعي ذو الطابع الثوري لإيران جعل علاقاتها



مع الدول الإفريقية مرتبطة أساساً بالعمل الثوري، حيث كانت تنظر لإفريقيا بوصفها قارة المستضعفين، وتمثل ثلث مقاعد الأمم المتحدة، وتشكل نصف مجموعة عدم الانحياز، وهو ما يعني أنها حليف محتمل لها، كما أنها في الوقت نفسه تمثل ساحة مناسبة لتبني أفكار الثورة الإيرانية.

٢- المحدد السياسي

تسعى إيران لزيادة حضورها في القارة الإفريقية في إطار مجموعة من المحددات السياسية:

أ- محاولة كسر حاجز العزلة الغربية المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي، إذ ترى إيران في القارة الإفريقية ساحة سهلة المنال من أجل كسب التأثير والنفوذ.

ب- استغلال القوة التصويتية لإفريقيا في المحافل والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة حيث تمتلك القارة الإفريقية ممثلين غير دائمين في مجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، ومجلس محافظي الهيئة الدولية للطاقة النووية، ومجموعة دول عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي.

وقد حاولت طهران كسب الأصوات الإفريقية، فالصوت الإفريقي إن لم يكن مُسانداً لإيران فهو على الأقل في كثير من الأحيان ليس معادياً لها، إلى جانب نيل تأييد الدول الإفريقية لبرنامجها النووي، وذلك ما أعلنته في السابق الكثير من الدول الإفريقية بالفعل، مثل السودان والسنغال وكوت ديفوار وجيبوتي وإريتريا.

وقد نجحت الدبلوماسية الإيرانية في كسب العديد من الدول الإفريقية، وأبرز النجاحات تلك المتعلقة بأزمة الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٩، والعنف الذي مارسه النظام الإيراني ضد أنصار الحركة الخضراء، حيث صوت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في نوفمبر من نفس السنة على حالة حقوق الإنسان في إيران، وتحفظت جميع دول غرب إفريقيا ما عدا ليبيريا وتوجو على قرار الأمم المتحدة ضد إيران، والدول الإفريقية الأخرى أيضاً باستثناء المغرب وجنوب إفريقيا اللتين اتخذتا مواقف قوية ضدها.

هذا إلى جانب رفض ممثلي القارة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية نقل الملف إلى مجلس الأمن، وحتى بعد ذلك كان ممثلوها فيه يرفضون إقرار العقوبات الدولية على إيران.

ج- ترسيخ نفوذها السياسي كجزء من المحور المعادى للغرب الذي تسعى إلى إنشائه في دول العالم الثالث، فهي تحاول أن تنمو لتقلل من النفوذ الغربي - وبخاصة الأمريكي، وتسعى إيران لاستغلال التحولات التي يشهدها النظام الدولي من تراجع للقوى العظمى لتعويض تهميشها في هذا النظام، وذلك من خلال تنسيق جهودها مع الدول الضعيفة التي قد تكون علاقاتها مجتمعة مساوية وربما أكبر من العلاقة مع القوى العظمى، لذلك تطور علاقاتها مع كل دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، إضافة لعلاقاتها الجيدة مع روسيا والصين، والساحة الإفريقية تتجلى فيها التغيرات الهيكلية في النظام الدولي.

وباتتشارها في كل أرجاء القارة الإفريقية تزامم إيران القوى الدولية والإقليمية على حد سواء، حيث يمكنها تواجدها في منطقة القرن الإفريقي من تسهيل تواصلها مع أتباعها الحوثيين في اليمن ودعمهم بالأسلحة، وما يترتب عليه من ضغط على دول مجلس التعاون الخليجي وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، كما تتيح لنفسها المساومة مع القوى المنافسة لها وتحديداً الولايات المتحدة وإسرائيل.

ويشكل إقليم شرق أفريقيا إحدى المحطات الإستراتيجية المهمة لإيران في مواجهتها للقوى الغربية، ففي أعقاب زيارة الرئيس الإريتري أسياي أفورقي لطهران في ديسمبر ٢٠٠٨ تردد أن إيران حصلت على تسهيلات في ميناء عصب على البحر الأحمر. ولعل سعي إيران لتطويع علاقاتها مع دول شرق إفريقيا الأخرى مثل كينيا وتنزانيا وجزر القمر يؤكد هذا المنحى الإستراتيجي في الاختراق الإيراني لإفريقيا.

٣- المحدد الاقتصادي

تعمل إيران على تحقيق مصالحها الاقتصادية في ضوء العقوبات المفروضة



عليها، ومع مطلع الألفية الجديدة، واحتدام التنافس على الأسواق بين القوى الصاعدة، أخذت العلاقات الإيرانية الإفريقية اتجاهاً جديداً؛ حيث تم تنظيم (المؤتمر السنوي الأول للعلاقات الثقافية والحضارية الإيرانية الإفريقية) بين ٣٠/٤/٢٠٠١، وفي مارس ٢٠٠٣ عقدت إيران (منتدى التعاون الإيراني الإفريقي) بمشاركة ١٨ دولة إفريقية، وممثلين عن الاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وشكلت دول القرن الإفريقي ثلث الدول المشاركة، وعقبه أنشأت (المجلس التنفيذي الإيراني الإفريقي) بوصفه آلية لتنفيذ المشاريع المشتركة بين الطرفين، و(صندوق تنمية إيران - إفريقيا)، و(بنك إيران - إفريقيا). واهتم الرئيس السابق أحمد نجاد بالحفاظ على علاقات جيدة مع الدول الإفريقية المنتجة لليورانيوم، وهو ما استهدفته زيارته لكل من أوغندا وزيمبابوي.

وتعتمد إيران إلى كسب الدول الإفريقية من خلال المساعدة في بناء مشروعات البنية التحتية للطاقة ومصافي النفط ومحطات توليد الكهرباء وحتى تقديم خبرتها التكنولوجية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية... كما تسعى السياسة الإيرانية إلى الاستفادة من أفريقيا كسوق أمام البضائع والنفط الإيراني وخاصة في ظل العقوبات المفروضة عليها.

علاوة على ذلك، اهتمت إيران بممارسة السيطرة على بعض قطاعات الاقتصاد الإفريقي، مثل: امتلاك عدد من شركات الصرافة في نيجيريا وساحل العاج وسيراليون والسعي للسيطرة على قطاع النقل والسيارات في السنغال وغانا ونيجيريا وموريتانيا.

ثانياً: علاقات إيران بدول جنوب ووسط أفريقيا

تمكنت إيران خلال السنوات الأخيرة من تدعيم علاقاتها بعدد من دول القارة وكان لإقليمي الشرق والغرب الإفريقيين أهمية خاصة لدى إيران، بسبب قربهما من الممرات المائية الدولية إلى جانب خصائصهما البشرية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وتركزت معظم زيارات المسؤولين الإيرانيين على الدول في هذين

الإقليمين إلا أن إيران وفي إطار محاولتها للبحث عن حلفاء استمرت في محاولة الترابط مع الدول في الأقاليم الإفريقية الأخرى كالوسط والجنوب، حيث تسعى إيران من خلال تقاربها مع دول الإقليم لتحقيق عدد من الأهداف الحيوية:

أ- الحصول على الدعم السياسي لبرنامجها النووي السلمي.

فقد طورت إيران علاقاتها السياسية مع عدد من دول الوسط والجنوب الإفريقي، وفي مقدمة هذه الدول جمهورية جنوب إفريقيا، حيث اعتمدت في توطيد علاقاتها مع جنوب إفريقيا على الدعم الذي قدمته إيران لجنوب إفريقيا في كفاحها ضد الفصل العنصري، وفي المقابل حاول حزب المؤتمر الديمقراطي عقب وصوله للسلطة الحفاظ على علاقات صحية مع القوى الثورية في إيران قبل الإعلان عن الجمهورية الإسلامية لإيران، وكان أوليفر تامبو - الرئيس السابق لحزب المؤتمر الوطني في المنفي - أول من أرسل تهنئة إلى آية الله الخميني بعد إعلان انتصار الثورة في فبراير ١٩٧٩.

وتعود العلاقات الجيدة بين إيران وجنوب إفريقيا إلى عهد رضا شاه بهلوي، عندما تنازل عن العرش في عام ١٩٤١، وذهب للمنفي في جنوب إفريقيا حتى توفي عام ١٩٤٦، وامتدت العلاقات بين الجانبين في عهد ابنه محمد رضا بهلوي، الذي زار جنوب إفريقيا أثناء عهد الفصل العنصري، واستقبل استقبالاً حسناً من قبل جون فوستر رئيس الوزراء في ذلك الوقت، وبعد الثورة عام ١٩٧٩ قطعت إيران جميع علاقاتها مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا وفرضت على هذا النظام عقوبات. وأعيد تأسيس العلاقات بين الجانبين في عهد الرئيس نيلسون مانديلا، وتركزت هذه العلاقات الجديدة على طموحات إيران النووية.

وفي عام ١٩٩٧ قامت حكومة مانديلا بمناقشة إمكانية بيع خبرتها في مجال تخصيب اليورانيوم لصالح البرنامج النووي لإيران، وذكر جواد وعيدي وهو مسئول إيراني من مجلس الأمن القومي للجمهورية الإسلامية أن جنوب إفريقيا عرضت بيع أكسيد اليورانيوم المركز لإيران واقترحت المشاركة في أنشطة التخصيب المتوقعة في مذكرة تفاهم موقعة في ديسمبر ٢٠٠٥، وظهرت هذه

التطورات في ظل تصاعد المعارضة الدولية على امتلاك إيران لقدرات نووية، وبشكل عام، حافظت جنوب إفريقيا على موقف واضح بشأن الطموحات النووية الإيرانية، وشجعت جنوب إفريقيا الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الوصول إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني. على أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي جهة الاختصاص في الحكم على البرنامج النووي الإيراني وليس مجلس الأمن الدولي الذي يُسيطر على قراراته القوى الغربية، كما أن الدول الأعضاء في اتفاقية عدم الانتشار النووي لهم الحق في الحصول على مصادر الطاقة النووية السلمية.

كما دعت جنوب إفريقيا الولايات المتحدة وإسرائيل لوقف تهديداتها ضد طهران وبرنامجها النووي، وأشارت إلى أن الحظر المفروض على الأسلحة والقيود المالية يجب إسقاطها من أجل تشجيع المشاركة الدبلوماسية الأكبر، حيث يأتي دعم جنوب إفريقيا لإيران في إطار دعمها الأوسع لبلدان الجنوب العالمي، وحثت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون جنوب إفريقيا البلد الأول الذي اختار طواعية التخلي عن الأسلحة النووية على أن يقوم بدور في كبح المسعى الإيراني لحيازة أسلحة نووية وإبقاء المواد النووية بعيدة عن أيدي الإرهابيين.

أما زيمبابوي، فقد استغلت إيران حالة العداء بينها وبين الغرب في ظل حكم روبرت موجابي، خاصة في ظل الأزمات التي يعاني منها هذا النظام، والذي أدى إلى سعى زيمبابوي لكسب حلفاء أقل انتقاداً لها، والبحث عن أسواق مفتوحة لبلاده في الشرق الأوسط وفي آسيا، وفي المقابل سعت إيران لتوطيد علاقاتها مع زيمبابوي، وقد زادت تعاون البلدين من خلال تحسين فرص التجارة بينهما، وعن طريق المساعدات الإنسانية والدعم السياسي.

وفي يناير ٢٠١٠ مدح وزير خارجية زيمبابوي سلفستر نجوني إيران بسبب تقديمها للمساعدات إلى المناطق المتأثرة بالكوارث الطبيعية حول العالم، حيث تشارك إيران في العديد من المشروعات التجارية والإغاثية في عدد من دول جنوب القارة الإفريقية، بما في ذلك ميكنة القطاع الزراعي، وتجهيز محطات البث الإذاعي الوطنية، والاستثمار في القطاع السياحي.

وتعمل إمدادات زيمبابوي لإيران بالمواد النووية على تخفيف العقوبات التي طبقتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران؛ فطبقاً لصحيفة التايمز البريطانية؛ فإن إيران عقدت اتفاقاً سرياً في عام ٢٠١٢ مع زيمبابوي لبيع اليورانيوم.

ب- تطوير العلاقات الاقتصادية

وقد ساعد موقف جنوب إفريقيا المحايد من حصولها على بيئة مواتية للأعمال التجارية في إيران ومنذ عودة العلاقات الاقتصادية بين الجانبين زادت جنوب إفريقيا من استثماراتها في العديد من القطاعات في إيران، فقد تم تأسيس مشروع مشترك "Ayra SASOL" مع شركة إيران الوطنية للبتروكيماويات، كما تمتلك شركة اتصالات جنوب إفريقيا (MTN) العملاقة ٤٩% من شركة إيران سيل.

ولكن في ظل أجواء عدم تنفيذ بنود الاتفاق النووي بين إيران والغرب، أوقفت جنوب إفريقيا استثماراتها في إيران بسبب الضغوط الدولية، مثل شركة Sasol، كما تسعى شركة اتصالات جنوب إفريقيا لاستعادة أرباحها التي منعت من الحصول عليها نتيجة للعقوبات الدولية المفروضة على إيران.

ولا تزال إيران حتى الآن هي الموفر الأساسي للنفط الخام لجنوب إفريقيا، حيث تصدر لها ما يصل إلى ٤٠% من وارداتها النفطية، فبعد أن استأنفت الدولتان علاقاتهما في عام ٢٠٠٠ بدأت الصادرات النفطية الإيرانية في العودة من جديد إلى جنوب إفريقيا، حيث ازدادت معدلات صادرات النفط بشكل كبير، لترتفع من ١٨,٨ مليون دولار في العام ١٩٩٨ إلى ٣,٢٩ مليار دولار بحلول العام ٢٠٠٨ وهو نفس العام الذي أصبحت فيه إيران أكبر مورد للنفط الخام إلى جنوب إفريقيا، وبالمثل ارتفعت صادرات جنوب إفريقيا إلى إيران من ٦,٦١ مليون دولار في العام ١٩٩٦ إلى ٢٢٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٦، ومعظم تلك الصادرات كانت على شكل معادن ومواد غذائية. واتفقت الدولتان على بدء دراسة جدوى حول بناء مصنع لتحويل الغاز إلى سوائل في إيران بسعة ٥٠ ألف برميل.

وقد أدت العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على إيران إلى تضرر العلاقات

الاقتصادية مع جنوب إفريقيا بشكل كبير على الرغم من أن التجارة الثنائية بين البلدين منذ ذلك الحين كانت قد انتعشت بشكل كبير. وخلال عام ٢٠١٢ أشارت التقديرات إلى أن حجم التجارة الثنائية بين إيران وجنوب إفريقيا قد تجاوز الـ ٢٠ مليار دولار وقد ساعد هذا الأمر إيران على تفادي إحجام الغرب عن استيراد النفط الإيراني، وهو الأمر الذي أنهك الاقتصاد الإيراني بشكل كبير.

أما أنجولا التي تعد ثاني أكبر مصدر للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا، فقد قامت إيران في عام ٢٠٠٩ ولصالح شركة النفط الوطنية الأنجولية ببيع ما نسبته ٢٠% من مشروع حقن الغاز بارس الجنوبي-١٢، أي ما يعادل ١,٥ مليار دولار.

ج- الحصول على احتياجاتها من اليورانيوم

تحتل دول جنوب إفريقيا مراكز متقدمة في إنتاج اليورانيوم وتحتاج إيران إلى تأمين الإمدادات من هذا المنتج من السوق الدولية من أجل مواصلة برنامجها النووي، فخلال شهر أكتوبر ٢٠٠٥ اعترضت السلطات في تنزانيا سفينة شحن كانت محملة باليورانيوم ومتجهة من الكونغو الديمقراطية إلى إيران. أما مالايو فقد وصل إنتاجها من اليورانيوم عام ٢٠١٣، ١١٣٢ طنًا لتصبح أكبر عاشر منتج لليورانيوم في العالم، والثالث على مستوى القارة.

وتحتل ناميبيا المركز الخامس دولياً كمنتج لليورانيوم والثاني إفريقيا وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٣، ومنذ عام ١٩٧٦ وإيران تستحوذ على حصة تقدر بـ ١٥% من شركة منجم روسنج لليورانيوم في ناميبيا وهو أطول منجم في العالم، ولم تؤثر عقوبات الأمم المتحدة على العلاقات التجارية بين إيران وناميبيا، ومن الناحية الدبلوماسية، أعادت ناميبيا فتح سفارة لطهران بعد توقف دام أكثر من ١٦ عاماً.

ثالثاً: انعكاسات سياسات إيران في وسط وجنوب إفريقيا على المصالح العربية

كغيرها من القوى الخارجية سعت إيران إلى بناء علاقات إيجابية مع عدد من دول وسط وجنوب القارة، لتحقيق مجموعة من المصالح الإستراتيجية أهمها توفير احتياجاتها من خام اليورانيوم، وقد اتضحت هذه العلاقات بشكل أكبر في دول

الجنوب الأفريقي، وفي مقدمتها جمهورية جنوب إفريقيا وجمهورية زيمبابوي، حيث استثمرت إيران عدداً من الأبعاد في تطوير علاقاتها بهاتين الدولتين، ومن هذه الأبعاد، العلاقات التاريخية، والعداء للغرب، وكذلك التعاون في إطار صيغة الجنوب - الجنوب التي تنزعها جنوب إفريقيا وتظهر في انضمامها إلى مجموعة دول البريكس.

أما الدول الأخرى في إقليمي وسط وجنوب القارة، فإن إيران تعتمد على الأداة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على اليورانيوم، حيث تتسم هذه الدول بضعف نسبة المسلمين بين السكان مما يستبعد استخدام إيران للأداة الأيديولوجية والدينية في توطيد علاقاتها مع هذه الدول.

وفي ظل تطوير إيران لعلاقاتها مع دول إقليمي وسط وجنوب القارة يمكن للمصالح العربية أن تتأثر من خلال عدة مسارات:

لا تقدم الدول العربية رؤية واضحة عن التعاون بين دول العالم النامي أو تعاون الجنوب - الجنوب كما تقدمه إيران، والتي سعت للتأكيد على هذه الأبعاد خلال عهد الرئيس السابق أحمد بن نجاد، ومن خلال هذه الأبعاد تمكنت من تدعيم روابطها مع جمهورية جنوب إفريقيا، وتجاوز العقوبات الدولية والحصول على متطلباتها من اليورانيوم بالاعتماد على تهريبه من بعض دول الجنوب الإفريقي.

سمحت إيران لجمهورية جنوب إفريقيا ببناء استثمارات وشركات مشتركة داخل إيران، مما دفع جنوب إفريقيا لتأييد إيران والدفاع عنها في المحافل الدولية.

تستثمر بعض الدول الإفريقية حالة العداء والتنافس بين دول الخليج وإيران في تدعيم مصالحها مع الجانبين، ومن هذه الدول جمهورية جنوب إفريقيا، فعقب توقيع إيران للاتفاق النووي مع القوى الغربية في يوليو ٢٠١٥، سعت طهران لتدعيم علاقاتها مع دول القارة، وفي أثناء هذا التنافس بين الجانبين استفادت جنوب إفريقيا بتوقيع اتفاقيات في مجال النفط والغاز الطبيعي مع إيران، واتفاقيات للتعاون العسكري مع السعودية تمثلت في مشاركة شركة (راينميتال دينيل) للذخيرة الجنوب إفريقية في تأسيس مصنع لإنتاج قذائف المدفعية وقنابل الطائرات.